ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

# الممارسات التجارية الالكترونية في ظل القانون رقم 18-05
# – عرض تجارب مواقع رائدة في الجزائر-

# *E-Commerce Practices In ACT 18-05*
# *Showcasing the experiences of leading sites in Algeria*

زحاف صونيا

جامعة العربي تبسي – تبسة- الجزائر ، sonia.zahaf@univ-tebessa.dz

**تاريخ الإستلام**: 08/ 05 / 2021 **تاريخ القبول**: 20/ 03 / 2022 **تاريخ النشر**: 05/ 04 / 2022

**ملخص:**

**ملخص:**

تناولت الدراسة موضوع التجارة الالكترونية والعقد الالكتروني وأطرافه ،نظام الدفع الالكتروني في القانون 18-05 .

توصلت الى انه رغم صدور القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية ،إلا ان المعاملات الالكترونية في الجزائر بصفة عامة تبقى ضعيفة .

**الكلمات المفتاحية**: التجارة الالكترونية ؛العقد الالكتروني ؛الدفع الالكتروني.***

**Abstract**:

The study death with the topic of e-commerce, electronic contract and electronic payment system in ACT 18-05.

It found that although the law on electronic commerce, however electronic transactions in algeria remain generally weak remains weak.

**Keywords:** *e-commerce; electronic contract; electronic payment.*

**مقدمة:**

انتشرت التجارة الالكترونية عبر العالم في التسعينات وذلك مع تعميم استعمال الانترنت ،إلا ان الجزائر بقيت متأخرة في ذلك خاصة فيما يخص التشريع القانوني لمثل هته الممارسات التي كانت في بداياتها الفعلية في سنة 2018 مجسدة من خلال قانون 18-05 ،الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة القانونية للتجارة الالكترونية وملاذ لخروج القانونيين من الحلقة المفرغة التي كانوا فيها ،والتي الزمتهم للرجوع الى احكام القواعد العامة للعقد والاستدلال بكل من القانون المدني والتجاري لحل النزاعات المتعلقة بالتجارة الالكترونية .

فاليوم وفي عالم الرقمنة والاقتصاد الرقمي ،كان لزاما التوجه نحو تبنى متطلبات التجارة الالكترونية من اجل تسويق او اقتناء المنتجات والخدمات على حد سواء من مواقع الانترنت محليا او دوليا ،وتحسين صورها وتعزيز البنى التحتية للأسواق الالكترونية على مستوى الدول لتعزيز تنافسيتها من خلال استعمال تقنيات ووسائل التحليل الاستراتيجي.

**اشكالية الدراسة :**

على اعتبار ان التجارة الالكترونية حتمية لا مفر منها وان مواكبة التطورات العالمية تقر بضرورة التوجه نحو الرقمنة الاقتصادية ،إلا ان مقابل ما تفرضه المتطلبات هنالك مستلزمات على الدول ان تطبقها وتجسدها لضبط الممارسات التجارية الالكترونية ،ولعلى اهمها الزامية توفير التأطير القانوني والردعي للممارسات الاحتيالية التي تتم عبر المواقع الافتراضية ،والذي يضمن حماية كل من التاجر والمستهلك ،مما يستوجب التحري في الموضوع وطرح الاشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

**كيف نظم المشرع الجزائري المعاملات التجارية الالكترونية في ظل القانون 18-05؟**

الاسئلة الفرعية :

- مالمقصود بالتجارة الالكترونية؟ وماهي خصائصها وصورها ؟
- ما هي اهم وسائل الدفع المعتمدة في المعاملات التجارية الالكترونية ؟
- فيما تتجسد ضوابط التجارة الالكترونية التي جاء بها القانون 18-05 ؟
- كيف تتم اجراءات الدفع الالكتروني ؟ وما هي مراحل ابرام وتنفيذ العقد التجاري الالكتروني وفقا للقانون 18-05 ؟

**اهمية وأهداف الدراسة :**

تنبع اهمية الدراسة من اهمية موضوع التجارة الالكترونية التي اصبحت اليوم اهم أوجه الانشطة العابرة للحدود ،والتي انتشرت بشكل كبير حول العالم لتضفي مفاهيم اخرى على التجارة والاقتصاد منها التسويق الالكتروني ،المستهلك الالكتروني ،المورد الالكتروني ،النقود الالكترونية ...وغيرها من المفاهيم التي ربطت بين الاقتصاد والعالم الرقمي (الالكتروني) ،مما جعلها حقل بحث مهم يستدعي الوقوف على اهميتها متطلباتها ،معيقاتها ،والتطرق الى موقف المشرع الجزائري من مثل هذه الممارسات ومدى اهتمامه بتشجيعها وتقنينها في ان واحد.

**منهج الدراسة :**

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليل ،من خلال تطرقها للمفاهيم المرتيطة بالتجارة الالكترونية ومن ثم التطرق لما جاء به القانون 18-05 .ومن اجل ذلك تم تقسيم الورقة البحثية الى ثلاثة محاور اساسية ،تناول المحور الاول الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ،وخص بذلك مفهومها ،صورها وخصائصها ،متطلباتها واهم سماتها وخصائصها .اما المحور الثاني فخصص للتجارة الالكترونية في التشريع الجزائري

،فتطرق من خلاله الى العقد الالكتروني وأطرافه ،نظام الدفع الالكتروني وفق التشريع الجزائري .وفي الاخير تمت الاشارة الى واقع ممارسات التجارة الالكترونية في الجزائر بحيث تطرقنا الى المواقع الالكترونية الاكثر تداولا في الجزائر.

## اولا: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية

تمثل التجارة الالكترونية واحد من موضوعي الاقتصاد الرقمي الذي يقوم على حقيقتين : التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات ،اذ يؤكد العديد من المختصين ان ثورة تقنية المعلومات والاتصالات تمثل منعطفا تاريخيا في التجارة الالكترونية لما لها من اثار في سرعة التبادل وإعادة هيكلة السوق ،وظهور ما يطلق عليه بالسوق الافتراضية .

**1. مفهوم التجارة الالكترونية**

تعددت التعاريف التي تناولت مصطلح التجارة الالكترونية والتي سنذكر منها ما يلي :

| ت | المعرف | محتوى التعريف |
|---|---|---|
| 01 | محمد ابراهيم عبد الرحيم | مجموعة عمليات البيع والشراء التي تتم عبر الانترنت ،وتشمل تبادل المعلومات وصفقات السلع الاستهلاكية والتجهيزات وكذا خدمات المعلومات المالية والقانوني...الخ ،وتستعمل هذه التجارة مجموعة من الوسائل لإتمام الصفقات مثل الفاكس ،الهاتف ،الانترنت ،والشبكات المعلوماتية .(عبد الرحيم، 2007) |
| 02 | Greenstein & Feinman | استخدام الوسائل الالكترونية (الاتصالات الالكترونية) لتمكين عمليات التبادل بما في ذلك بيع وشراء المنتجات والخدمات التي تتطلب وسائل نقل بصورة مختلفة من مكان الى اخر(marilyn & feinman, 2001) . |
| 03 | البنك الدولي | استخدام شبكة الحاسوب في تسهيل المعاملات ويتضمن ذلك الانتاج ،التوزيع ،البيع الاعلان عن السلع والخدمات في السوق (www.worldbank.org/public) . ) |
| 04 | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية | كل اشكال التعاملات بين الانشطة الاقتصادية سواء كانت مؤسسات او افراد والتي تعتمد على البيانات الرقمية في العمليات والتحويلات سواء بشكل صوري او صوتي او وثائق(www.oecd.org ) . |
| 05 | المشرع الجزائري | النشاط الذي بموجبه يقوم مورد الكتروني باقتراح او ضمان توفير السلع والخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني ،عن طريق الاتصالات الالكترونية .(ق18-05، المادة 06) |

2. **صور و خصائص التجارة الالكترونية**

هناك العديد من الصور للتجارة الالكترونية ابرزها وأهمها الصور الموضحة في الشكل ادناه ،حيث تشمل العلاقات التجارية بين جهات الاعمال والمستهلك ،وبين مؤسسات الاعمال فيما بينها وهما الصورتان الاكثر شيوعا وأهمية في نطاق التجارة الالكترونية في وقتنا الحاضر ،وبين قطاعات حكومية وبين المستهلك ،وبين قطاعات حكومية وبين مؤسسات الاعمال ،في اطار علاقات ذات محتوى تجاري ومالي .وفيما يلي توضيح لهذه الصور.

**الشكل 1: (صور التجارة الالكترونية)**

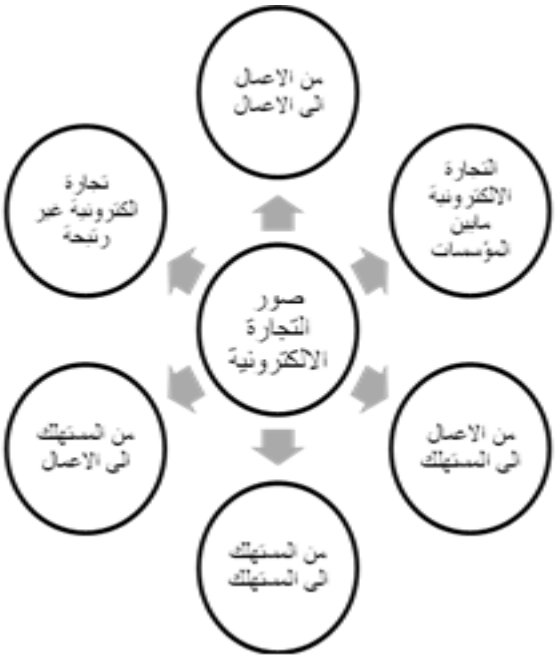


**المصدر:** خديجة جمعة الزويني ،"دور التجارة الالكترونية في تخفيض التكاليف دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن" ،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد السابع والستون ،2007، ص 53.

وعليه يتضح ان التجارة الالكترونية قد تكون :

- من اعمال الى اعمال او من الشركات الى الشركات (B2B) بمعنى ان تتم بين طرفين يعتمدان الشبكة كوسيلة ادارة لنشاطها ،وعادة ما تكون بين المؤسسات وتعاملات الاسواق الالكترونية مابين المؤسسات. بحيث يتم تقديم طلبيات الشراء الى الموردين وتسليم الفواتير والقيام بعمليات الدفع باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- من الاعمال الى المستهلك (B2C) وتتجسد من خلال العلاقة التي تنشا مابين موقع يمارس التجارة الالكترونية وبين زبون.
- من مستهلك الى مستهلك (C2C) من خلال عرض مستهلك لما لخدمات وأغراض شخصية للبيع على مواقع الانترنت.
- من المستهلك الى الاعمال (C2B) والذي يكون من خلال عرض الافراد لمنتجات وخدمات للشركات.

- تجارة الكترونية غير مربحة في الغالب تمارسها المؤسسات الدينية والاجتماعية التي تستخدم مثل هذه التجارة لخفض تكاليف ادارة المؤسسة او لتحسين ادارة المؤسسة وخدمة الزبائن.

كما تصنف التجارة الالكترونية اعتمادا على درجة تقنية العملية ،وعلى تقنية الوسيط او الوكيل ،التي يمكن توضيحها فيما يلي : (عبيدي، 2009)

- التجارة الالكترونية البحتة: ويطلق عليها التجارة الالكترونية المباشرة او الكاملة ،حيث تتضمن جميع المنتجات التي يتم بيعها الكترونيا وجميع مراحل النشاط التجاري الكترونيا ،مثل شراء برمجيات من موقع الكتروني على انترنت وإتمام عملية الدفع بشكل رقمي.

- التجارة الالكترونية الجزئية: وهي تجارة الكترونية غير مباشرة ،وفي هذه التجارة يتم جزء من النشاط التجاري بشكل الكتروني ،مثل ان تتم عملية الشراء والدفع الكترونيا ،في حين تتم عملية التسليم بشكل تقليدي نظرا لطبيعة المنتج.

**3. خصائص اعتماد التجارة الالكترونية**

ان استخدام تقنيات شبكة المعلومات بوصفها اهم واسطة لتعاطي التجارة الالكترونية قد غير وجه التجارة والأعمال بشكل يكاد يكون جذريا ،وأصبحت التجارة الالكترونية مطمحا لكل الشركات التجارية فضلا عن الزبائن ،وذلك من خلال ما تتميز به من خصائص نوجزها فيما يلي : (امين، 2012)

- الطابع العالمي للتجارة الالكترونية: ان كل نشاط تجاري الكتروني يتم في مساحة مفتوحة وغير محددة جغرافيا .
- الطابع اللابيروقراطي للعملية التجارية :ان اي عملية تجارية الكترونية في مختلف مراحلها الثلاث (العرض ،اتمام العملية وتسديد الثمن وتسليم السلعة او الخدمة) يتم الكترونيا دون مستندات ورقية .غير ان هذه الخاصية تطرح عدة اشكاليات على المستوى القانوني والجبائي.
- الهوية الالكترونية للمتعاملين: ان عدم معرفة الشخص الاخر الذي يبرم معه الاتفاق وغياب معلومات دقيقة عن هوية المتعاملين التجاريين تطرح عدة صعوبات ترتبط بشكل خاص بمصداقية العقد من جهة واحتمال التزوير من جهة اخرى.
- الضمانات وشروط التسليم: من اهم خصائص التجارة الالكترونية "المخاطرة" في غياب ضمانات سابقة ،كون الوجود الافتراضي مع امكانية اختفاء اي طرف في اي لحظة ،خاصة وان مصداقية المعلومات الالكترونية مازالت مطروحة مثل ماهو شائع لدى مستعملي الانترنت.
- الدفع الالكتروني وسرية المعلومات: يعتبر الدفع الالكتروني من المقومات الاساسية للتجارة الالكترونية ،غير ان هذه الخاصية تطرح اشكالا يتعلق بالحفاظ على سرية المعلومات للزبائن والشركة ،ولاسيما تلك المتعلقة بالرقم السري مما يجعل امكانية القرصنة وإفشاء الاسرار وارد على الرغم من تطور انظمة تامين وحماية الانظمة الالكترونية.

**4. متطلبات التجارة الالكترونية واهم سماتها و مخاطرها**

تتجسد اهم متطلبات التجارة الالكترونية التي من دونها لن يقوم العمل التجاري الالكتروني فيما يلي : (مهدي و رائد ، 2006)

**1.4 الترابط الشبكي :** والذي يقصد به الاعتماد الكلي على وجود البنية الاساسية لشبكات الانترنت ،وعليه يمكن الحكم على جاهزية الدول في المجال اذا توافر لديها ما يلي :

- توافر خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية ،وانتشار شبكات الحاسوب في العمل والمنزل والمدرسة ،وقدرة المجتمع على الوصول اليها؛
- قدرة المستخدم على تحمل تكلفة الربط ودرجة اعتماده عليها.
- جاهزية البنية التحتية وثباتها ،كالكهرباء لتامين العمل الذي يتطلب الدقة في التنفيذ من حيث الوقت وسهولة عمليات الاستيراد والتصدير ونقل البضاعة داخل الدولة وخارجها.

**2.4 قيادة المسار الالكتروني** : ان التزام الدولة وحماسها واستجابتها لإيجاد حلول للصناعات الراغبة بالتسويق الالكتروني وإيجاد البنية التي تشجع مبادرات القطاع الخاص وتضمن حماية المستهلكين.

**3.4 امن المعلومات**: ان توفير البيئة المؤسسية والتشريعية والقانونية ضرورة اساسية لدعم بيئة ملائمة للتجارة الالكترونية ،وكذلك الالتزام بالشفافية في تطبيق هذه القوانين والإجراءات وخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية والإبداع واعتماد التوقيع الالكتروني والسماح باستخدام بروتوكولات التشفير والاتصالات السرية.

**4.4 راس المال البشري** :يعتبر وجود الخبرات البشرية المؤهلة ذات الكفاءة والخبرة المنتسبة لدعم الاعمال الالكترونية وبناء مجتمع قائم على المعرفة شرطا اساسيا.

واهم السمات التي تتميز بها التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية يمكن تحديدها بالاتي : (توفيق و اقبال ، ايار 2009)

- خلق سوق عالمي مفتوح وتنوع شبكة المشتركين ؛
- تبادل المعلومات والخدمات (الطابع المتداخل لتخصصات التجارة الالكترونية)؛
- التعامل الفوري بين الاطراف ذات العلاقة اختصارا للوقت وتخفيضا للكلفة؛
- تعزيز دور الزبائن ؛
- زيادة عوائد ارباح المبيعات؛
- ايجاد مصادر جديدة لزيادة حقوق الملكية ،من خلال كسب ولاء العملاء ،دخول اسواق جديدة ،ايجاد منتجات جديدة ،الارتقاء بالمعاملات التجارية ،تعزيز راس المال الفكري ،تطوير التقنية ،ادارة المجازفة والتكييف.

إلا ان التجارة الالكترونية سلاح ذو حدين ،اذ انها تعتبر مجالا سهلا ومتطورا للمبادلات التجارية لما يوفره من سرعة في الوصول للمنتجات وإمكانية المفاضلة بين ماهو معروض من حيث الجودة والسعر نظرا لتعدد متاجر الشراء الالكتروني ،إلا انها من جهة اخرى تعتبر اسهل الادوات لارتكاب الجرائم ،فالتهديدات التي تمس التجارة الالكترونية متعددة لذا سنذر بعضها فيما يلي :

- جريمة اختراق مواقع التجارة الالكترونية : اذ ان اغلي المواقع التجارية الالكترونية تتعرض للقرصنة من قبل Hackers الذين دائما ما يسعون الى التوصل للمعلومات المالية والشخصية واختراق الخصوصية.
- جريمة الاتجار بمعطيات غير مشروعة :ويقصد بها الاتجار عمدا بمعلومات غير مشروعة ومخزنة في انظمة الكترونية قصد الربح غير المشروع منها.
- سرقة بيانات البطاقات الائتمانية: بحيث قد يتم الحصول على ارقام بطاقة الائتمان الخاصة بالغير لسرقة بياناتها بأحد اساليب التجسس الخداع او تفجير الموقع ،ثم يقوم الجاني باستخدام بيانات البطاقة المملوكة للغير في شراء سلع او خدمات عبر الانترنت.
- استخدام الاسماء والعلامات التجارية المتشابهة: بحيث تقوم بعض المواقع الالكترونية بتقليد العلامات التجارية المشهورة على الشبكة بغرض جذب المستهلك والاحتيال عليه.

## ثانيا: التجارة الالكترونية في التشريع الجزائري

قنن المشرع الجزائري الممارسات التجارية الالكترونية من خلال القانون 18-05 المؤرخ في 24 شعبان عام 1438هـ الموافق لـ10 مايو سنة 2018، وسبق هذا القانون قوانين تنظم التعامل الالكتروني الحديث في القطاع المصرفي. وعليه سوف نتناول متطلبات وشروط المعاملات التجارية الالكترونية، طرق الدفع الالكتروني، ومعاينة المخالفات في ظل القانون 18-05.

### 1. العقد الالكتروني وأطرافه وفق المشرع الجزائري

وضع المشرع الجزائري مبدأ عام في المادة 60 من الامر رقم 58/75 المتضمن القانون المدني الجزائري ،والتي جاء فيها جواز التعبير عن الارادة بالوسائل الالكترونية والذي برر للعقد الالكتروني مشروعيته. كما تنص المادة 06-2 من القانون رقم 18-05 تحيلنا الى مفهوم العقد الالكتروني وفقا للقانون رقم 02/04 المؤرخ في 05 جمادى الاول عام 1425 هـ الموافق لـ23 يونيو 2004 م الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية . إلا ان له خصائص اخرى مجسدة فيما يلي :

- العقد الالكتروني يعقد عن بعد (عقد حكمي افتراضي)؛
- ذو طابع استهلاكي ؛
- يتم اثباته ووفاؤه بطريقة خاصة؛
- ووفقا لنص المادة 13 من القانون رقم 18-05 يجب ان يتضمن العقد الالكتروني المعلومات الاتية :
- الخصائص والعناصر التفصيلية للسلع او الخدمات أي عرض المكونات الاساسية التي تتكون منها السلعة او الخدمة لإعلام المستهلك؛
- تحديد شروط وكيفيات التسليم ليكون المستهلك على علم بها؛
- شروط الضمان ومدة الضمان وخدمات ما بعد البيع؛

- الشروط التي يتم على اساسها فسخ العقد؛
- شروط وكيفيات الدفع وشروط وكيفيات اعادة المنتوج؛
- تحديد طرق معالجة الشكاوى وشروط الطلبية المسبقة؛
- تحديد شروط البيع بالتجزئة عند الاقتضاء؛
- تحديد الجهة المختصة في حالة النزاع بين المستهلك الالكتروني؛
- مدة العقد حسب كل حالة.

**2. شروط ممارسة التجارة الالكترونية والمتطلبات المتعلقة بالمعاملات التجارية في التشريع الجزائري**

اوجب المشرع الجزائري في مادتيه 08-09 من القانون 18-05 المؤرخ في 10ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية مجموعة من المتطلبات القانونية التي تضبط العمل الالكترونية ومن بينها مايلي :

- يخضع نشاط التجارة الالكترونية للتسجيل في السجل التجاري او في سجل الصناعات التقليدية او الحرفية ،حسب الحالة، ويتم نشر الموقع الكتروني او الصفحة الكترونية على الانترنت بحيث يجب يجب اضافة "com.dz".
- انشاء بطاقية وطنية للموردين الالكترونيين المسجلين في السجل التجاري ،او في سجل الصناعات التقليدية او الحرفية. كما لا يمكن ممارسة نشاط التجارة الالكترونية إلا بعد ايداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري.

وعلى هذا الاساس جاء المرسوم التنفيذي رقم 112/18 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الممنوح على شكل الكتروني ،بادخال رقم سري الكتروني للتاجر (607074) والمسمى سجل التجارة الالكترونية .

كما يجب ان يقدم المورد الالكتروني العرض التجاري الالكتروني بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة ،ويجب ان يتضمن على الاقل ،ولكن ليس على سبيل الحصر ،المعلومات الاتية: (حسب المادة 11 من القانون 18-05 المؤرخ في 10ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية)

- رقم التعريف الجبائي ،والعناوين المادية والالكترونية ،ورقم هاتف المورد الالكتروني؛
- رقم السجل التجاري او رقم البطاقة المهنية للحرفي؛
- طبيعة ،خصائص وأسعار السلع او الخدمات المقترحة باحتساب كل الرسوم؛
- حالة توفر السلعة او الخدمة؛
- كيفيات ومصاريف واجال التسليم؛
- الشروط العامة للبيع، لاسيما البنود المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- شروط الضمان التجاري وخدمة ما بعد البيع؛
- طريقة حساب السعر، عندما لا يمكن تحديده مسبقا؛
- كيفيات وإجراءات الدفع؛
- شروط فسخ العقد عند الانقضاء؛
- وصف كامل لمختلف مراحل تنفيذ المعاملة الالكترونية؛
- مدة صلاحية العرض، عند الاقتضاء؛
- شروط وأجال العدول، عند الاقتضاء؛
- طريقة تأكيد الطلبية؛

- موعد التسليم وسعر المنتوج موضوع الطلبية المسبقة و كيفيات الغاء الطلبية المسبقة ،عند الاقتضاء؛
- طريقة ارجاع المنتوج او استبداله او تعويضه؛
- تكلفة استخدام وسائل الاتصالات الالكترونية عندما تحتسب على اساس اخر غير التعريفات المعمول بها.

### 3. نظام الدفع في المعاملات الإلكترونية

يتم الدفع في المعاملات التجارية الالكترونية اما عن بعد او عند تسليم المنتوج ،عن طريق وسائل الدفع المرخص بها ،وعندما يكون الدفع الكترونيا فانه يتم من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض ،منشاة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر وموصولة بأي نوع من انواع محطات الدفع الالكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية، وهذا ما بينته المادة 27 من القانون 18-05 المؤرخ في 10ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية.

يجب ان يكون وصل موقع الانترنت الخاص بالمورد الالكتروني بمنصة الدفع الالكترونية مؤمنا بواسطة نظام تصديق الكتروني. ومن اهم طرق الدفع الالكتروني مايلي :

**1.3 الدفع عن بعد:** نضم القانون رقم 03-15 المتضمن الموافقة على الامر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض التعامل الالكتروني الحديث في القطاع المصرفي واتضح ذلك من خلال المادة 69 "تعتبر وسائل الدفع كل الادوات التي تمكن كل شخص من تحويل اموال مهما يكون السند او الاسلوب التقني المستعمل". وبالتالي فان هذا النوع من الدفع يخص المعاملات العابرة للحدود ويتم من خلال منصات دفع الكترونية ،اذ ان هذه الاخيرة تتطلب عدة شروط بينها المشرع في نص المادتين 28 و 29 من القانون رقم 18-05 تخص المورد الالكتروني بالإضافة الى انظمة اخرى لتامين الدفع الالكتروني.

**2.3 الدفع عند التسليم:** وهو ما يتوافق مع اليات الدفع التقليدية المعمول بها في المعاملات التجارية العادية.

ومن امثلة الشركات المساعدة على القيام بالعمليات التجارة الالكترونية في الجزائر EPAY.DZ وهو موقع من المواقع الجزائرية التي تعالج الدفع الالكتروني بما في ذلك تغذي الائتمان ودفع فواتير الهاتف المحمول او شراء تذاكر الطيران. كما هنالك الدفع عن طريق باي بال (PAYPAL) بالاورو.

### 4. واقع ممارسات التجارة الالكترونية في الجزائر

ان الاحصائيات الفعلية للممارسات التجارة الالكترونية في الجزائر ليست دقيقة ولا تعبر عن نوع وحجم التجارة الفعلي ،الا ان ملامحها ومؤشراتها تظهر من خلال بعض المواقع الرائدة في المجال مثل موقع واد كنيس OUEDKNISS.COM ،موقع ديزاد ديل WWW.DZDEAL.DZ وموقع كليو ديالي WWW.CLIODIALI.DZ

a. **سوق واد كنيس OUEDKNISS.COM** :اسس سنة 2006 ،وهو اول موقع للتسويق عبر الانترنت في الجزائر فهو بمثابة وسيط تجاري بين اصحاب الاعلانات الصغيرة الراغبين في بيع او شراء ومبادلة مختلف المنتجات ،ويعتبر اقوى المواقع الالكترونية في الجزائر يتصفحه يوميا ازيد من800 الف زائر،يصنف الاول في الجزائر والرابع عالميا ،اسسه 05 شباب جزائريين وتعددت الخدمات التي يقدمها0

**2.4 موقع اشريلي echerily.com** :تأسس بتاريخ 2012/07/05 متخصص في بيع المنتجات الغذائية ،ومواد التنظيف ومستلزمات التجميل بمختلف الماركات ،يوجه مبيعاته الى ولاية الجزائر العاصمة ووسط ولاية

بومرداس فقط، يشترط ان يكون الدفع عند تسليم اما نقدا او بشيك او بصيغة الدفع الالكتروني عن طريق e-pay التي يكون فيها الدفع مسبق قبل التسليم.

**3.4 موقع نشري في النات nechrifinet.com:** تأسس هذا الموقع في فيفري 2010 يسوق مجموعة من الكتب معدات الاعلام الالي ،معدات الطبخ والمنزل لعب الاطفال والصحة والألعاب الرياضية والترفيهية ومستلزمات التجميل ،يوجع مبيعاته الى ثلاثون (30) ولاية

إلا ان التجارة الالكترونية في الجزائر تشوبها بعث المعيقات والعوائق لعل من بينها مايلي :

- معوقات مرتبطة بتكنولوجيا الاتصال: اذ ان تدفق الانترنت والمشاكل التي يشهدها العالم الرقمي في الجزائر من بين مسببات ضعف التجارة الالكترونية ومن بين اخطر الكوابح التي تحول دون تحقيق السرعة والمنافسة للتجارة الالكترونية.
- معوقات مرتبطة بالدفع الالكتروني :اذ ان المعاملات الالكترونية تستوجب تطوير وتفعيل انظمة الدفع الالكتروني فالبنوك الى يومنا هذا لم تصل الى تطور المنظومة البنكية. فأول انطلاق رسمي لخدمة الدفع الالكتروني في الجزائر خلال شهر اكتوبر 2016 مع 11 بنكا، منها 6 بنوك عمومية ،وقد قدر عدد حاملي بطاقات الدفع الالكتروني بمليون و 300 الف ،كما ان مؤسسة بريد الجزائر اطلقت بطاقة الدفع الالكتروني "الذهبية".

## II . خاتمة:

رغم صدور القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية ،إلا ان المعاملات الالكترونية في الجزائر بصفة عامة تبقى ضعيفة على الرغم من المزايا التي يمكن ان توفرها للاقتصاد الجزائر ،كما لا يمكن ان نرجع ذلك الى الفراغ التشريعي فحسب وإنما الى عدم تطور القطاعات الادارية التي تقف عائق امام التطور الالكتروني ،فتطوير التجارة الالكترونية يتطلب اصلاحات جذرية يشمل كل من تطوير الانظمة الضريبية والجمركية وإدراج المعاملات التجارية الالكترونية بها ،تفعيل أنظمة الدفع الالكتروني والتبادلات الدولية .

**II .1 نتائج الدراسة** : توصلت الدراسة الى عدة نتائج ابرزها مايلي:

- ان التجارة الالكترونية من اهم مفرزات العولمة وحتمية لا مفر منها، لها خصائص وميزات عديدة ما يستدعي ضرورة تفعيلها وتطوير متطلباتها المختلفة ؛
- على الرغم من المزايا المرتبطة بالتجارة الالكترونية الا انها تثير العديد من المشكلات القانونية والعملية، والتي على راسها مشكلة الثقة لدى المتعاملين على اختلافهم ومشكل حماية المستهلك واثبات حقوقه في حال النزاع؛
- لرقي التجارة الإلكترونية في الجزائر ومجابهتها للمعيقات التي تحول دون رقيها وازدهارها لابد من اقامة بنى تحتية مناسبة وتدريب الكوادر الادارية في المؤسسات، وكذا تدريب الافراد من خلال الحملات التحسسية والتوعوية عبر الوسائط المختلفة حتى تسهل استخدام التقنيات الرقمية عليهم؛
- اخضاع التجارة الالكترونية للرقابة من قبل وزارة التجارة شانها شان الانشطة التقليدية و استحداث مديرية فرعية تخص الانشطة الرقمية والرقابة عليها، والعمل على تفعيل السجل التجاري للأنشطة الإلكترونية لضبطها وحماية المتعاقدين من مختلف اشكال التلاعب والتي على راسها التجار الإلكترونيين الوهميين.

**II . افاق الدراسة:**

ان موضوع التجارة الإلكترونية يستدعي البحث في مختلف المواضيع المرتبطة بها والتي على راسها تفعيل الادارة الالكترونية، وسائل الدفع الإلكترونية، الصيرفة الالكترونية وغيرها من الموضوعات، ومن بين الافاق البحثية للموضوع مايلي:

- مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في عقود التجارة الالكترونية؛
- الحماية القانونية للمستهلك في عقود التجارة الالكترونية؛
- اثر التجارة الالكترونية على القياس والافصاح المحاسبي ؛
- تأثير التجارة لإلكترونية على التجارة الدولية.

**الإحالات والمراجع:**


- Greenstein Marilyn , Feinman Tood, "Electronic Commerce: Security, Risk,Management and Control", Irwin. McGraw- Hill, Boston, 2001, p.2.
- بان توفيق ،اقبال جاسم ،"دور التجارة الالكترونية في تفعيل انشطة الشركات-دراسة في عينة من الشركات العراقية" ،مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد 24 ،المجلد السادس ،ايار 2009، ص 146.
- خديجة جمعة الزويني ،"دور التجارة الالكترونية في تخفيض التكاليف دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن" ،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد السابع والستون ،2007، ص 53.
- ساكار ظاهر عمر امين ،"الاطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بئة التجارة الإلكترونية" ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 2، العدد1 ،2012،ص ص 82-83.
- شهرزاد عبيدي ،"معايير تقييم جودة مواقع التجارة الالكترونية-دراسة استطلاعية لبعض مواقع التجارة الالكترونية لمؤسسات الجزائرية" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر ،2009/2008، ص14.
- صادق عبد العزيز مهدي ،رائد مهدي صالح ،"الفجوة الرقمية واثرها على التجارة الالكترونية في الاردن للفترة من 1996 الى 2001" ،مجلة كلية التربية ،العدد الاول ،2006 ،ص 56.
- القانون 18-05 المؤرخ في 10ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية.
- محمد ابراهيم عبد الرحيم ،"الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية" ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،مصر ،2007 ،ص 148.